The Position of the Gulf Cooperation Council Regarding the Iraqi Occupation of Kuwait) (1990-1991)

Lecturer Zainab Shaker Abdel Razzak
University of Basrah / Basrah and Arabian Gulf Studies Center
E-mail: zainab.shaker@uobasrah.edu.iq

Abstract:

The Iraqi military occupation of Kuwait on August 2, 1990, constituted a regional and international crisis that prompted the Gulf Cooperation Council to address the issue with considerable attention. The Arabian Gulf region served as the stage for the unfolding events and dynamics of the Iraqi occupation in Kuwait. This action came as a complete surprise to the GCC countries and significantly impacted the council on political, security, and economic fronts, necessitating a unified stance in response to the event.

Keywords: Council, Cooperation, Gulf, Iraqi Occupation, Kuwait.

موقف مجلس التعاون الخليجي من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١م

المدرس زينب شاكر عبد الرزاق
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E- mail: zainab.shaker@uobasrah.edu.iq

الملخص:

شكَّلَ الاحتلال العسكري العراقي للكويت في الثاني من آب عام ١٩٩٠م أزمةً إقليمية ودولية جعلت مجلس التعاون لدول الخليج العربي يتعامل معها باهتمام كبير، حيث مثلت منطقة الخليج العربي المسرح الذي دارت فيه الأحداث والتفاعلات للاحتلال العراقي في الكويت، والذي جاء بمثابة مفاجأة تامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وأثر بشكل كبير في المجلس سواء أكان على الصعيد السياسي أو الأمني أو الاقتصادي، الأمر الذي جعله معنيًا باتخاذ موقف موحد من هذا الحدث.

الكلمات المفتاحية : مجلس ، التعاون ، الخليجي ، الاحتلال العراقي ، الكويت.

المقدمة :

شكل الاحتلال العراقي للكويت عام١٩٩٠م تحدياً كبيراً لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، فقد هددها الاحتلال تهديداً غير مسوق، ولم يحل دون ذلك موقف خليجي موحد، في خطوطه الأساسية، وتحركاته السياسية الجماعية التي ظهرت ملامحها في عدة صور، والتي كانت من أهم الأسباب التي دعت الباحث إلى البحث في هذا الموضوع من خلال بحثه الموسوم " موقف مجلس التعاون الخليجي من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩".

اعتمد الباحث في كتابة بحثه على المنهج التاريخي الوصفي الذي يركز على تسلسل الأحداث في الزمان والمكان، لأن موضوع البحث عبارة عن جملة من الأحداث والمواقف التاريخية تبقى غامضة ولاتتضح معالمها إلا باستكمال جميع عناصرها.

يتألف البحث بداية من نبذة تاريخية عن نشأة مجلس التعاون الخليجي، تضمن أهم الأسباب التي دفعت دول الخليج العربي إلى تشكيل هذا المجلس بداية الثمانينات من القرن الماضي، أمّا فيما يخص موقف مجلس التعاون الخليجي من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١م، فقد ركز البحث على ثلاثة مواقف رئيسة ومهمة تمثلت في:

١- موقف مجلس التعاون الخليج من الاحتلال العراقي للكويت على مستوى المواقف السياسية.

٢- موقف مجلس التعاون الخليجي على المستوى الأمني.

٣- موقف مجلس التعاون الخليجي على المستوى الاقتصادي.

في حين اعتمد الباحث على العديد من المصادر المهمة التي رفدت البحث بالمعلومات القيمة منها: كان في مقدمتها وثائق مجلس التعاون الخليجي عن وكالة الأنباء القطرية، أمّا الموسوعات فمنها موسوعة حرب الخليج للمؤلف فؤاد مطر وآخرون، كما اعتمد الباحث على العديد من الكتب المهمة منها كتاب الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت للمؤلف إبراهيم محمد حسن، وكتاب أصداء حرب الكويت للمؤلف محمد الرميحي، كذلك كتاب من غزو الكويت إلى غزو العراق للمؤلف نصرة عبدالله البستكي.

أولاً: نبذة تاريخية عن نشأة مجلس التعاون الخليجي

لم يكن قيام مجلس التعاون الخليجي العربي عام ١٩٨١م، وليد لحظته، إذ دفعته الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينات[١] من القرن الماضي إلى حيز الوجود، وهو ما استوجب من حكومات الدول الخليجية اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق، لأنه ربما يحقق الرغبة المتجذرة في نفوس أبناء هذه المنطقة منذ قرون عديدة في

الوحدة والعمل المشترك، وينظم التعاون السابق بينها، وفي الوقت نفسه يحقق حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها، ويحفظ الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية[٢].

فكانت البداية في آيار من عام ١٩٧٦م عندما أخذ الشيخ جابر الأحمد الصباح[٣]عندما كان ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء الكويتي، بالدعوة إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة والاعتماد القائم على أسس سليمة ومبنية لمصلحة شعوب دول منطقة الخليج العربي، فكانت دعوته في سرعة التحرك إلى العمل في تكوين الإطار العام لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق بين دول الخليج العربي[٤].

وفي كانون الأول عام ١٩٧٨م زار ولي العهد الكويتي آنذاك الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح[٥] المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والأمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، ودعت البيانات المشتركة التي صدرت عن محادثة الصباح مع هذه الدول إلى ضرورة بذل الجهود من أجل وحدة الموقف العربي وتحقيق أماني الشعوب العربية[٦].

وتطورت فكرة أمير دولة الكويت الشيخ جابر أثناء مؤتمر القمة العربي في العاصمة الأردنية عمان في تشرين الثاني عام ١٩٨٠م، إذ قام الأمير بطرح رؤيته وأفكاره لقادة دول الخليج العربي، حول قيام وحدة تجمع الدول الخليجية الست:الكويت، المملكة العربية السعودية، البحرين، قطر، عمان، الأمارات العربية المتحدة، وفي اجتماع عقد في أواخر ذلك العام في السعودية تم بحث هذا الموضوع جدياً بين قادة دول الخليج على أساس مشاركة الدول الخليجية العربية الست[٧].

وفي٦ شباط ١٩٨١م، أكّدت المملكة العربية السعودية أن الاتفاق على قيام تجمع خليجي لا يهدف إلى خلق تكتل سياسي أو عسكري فحسب، بل إلى تنسيق أوجه التعاون القائمة فعلاً بين هذه الدول والعمل على ترسيخها وتطويرها[٨].

وتنفيذاً لهذا الاتفاق عقد اجتماع يتضمن لجنة من الخبراء للدول الست في الرياض يومي٢٤-٢٥ شباط١٩٨١م لوضع خطة متكاملة تشمل الأهداف الرئيسة لمجلس التعاون الخليجي ومناقشة مشروع النظام الأساس للمجلس، وفي يومي٧-٨ اذار ١٩٨١م عقدت اللجنة اجتماعا آخر في مدينة مسقط العمانية من أجل استكمال مناقشة خطة نظام المجلس استناداً إلى ورقتي عمل قدمتها كل من عُمان والكويت[٩].

وخلال المدة٩-١٠ آذار من العام نفسه اجتمع في مسقط وزراء خارجية الدول الأعضاء وناقشوا مشروع النظام الأساس للمجلس، ثم حددوا المدة من ٢٥ إلى ٢٧ آيار ١٩٨١م موعداً لاجتماعات القمة في أبوظبي، وتم في هذا الاجتماع إقرار النظام الأساس للمجلس والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى

والمجلس الوزاري، وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة كما أوصوا أن يكون الأمين العام للمجلس من دولة الكويت كونها الدولة صاحبة المقترح(١٠).

بعدها عقدت في أبو ظبي بدولة الأمارات العربية المتحدة بتاريخ٢٥ايار ١٩٨١م القمة الأولى لدول مجلس التعاون الخليج العربي، وتم توقيع النظام الأساس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاجتماع، وناقش القادة ورقة عمل حول العمل الخليجي المشترك، وأوضحوا أن ظاهرة مجلس التعاون يعني الاستجابة لواقع المنطقة التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والاستراتيجي، كما أكّدت تلك الورقة نهاية للحديث عن فراغ القوة في المنطقة(١١).

عدّ هذا الاجتماع الأول للمؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، والبداية الحقيقية للمجلس، واختير أمين عام المجلس عبدالله يعقوب بشارة(١٢)، وتشكلت هيئة معنية بتسوية المنازعات، وتم تدوين نظام داخلي للمجلس، وبعدها في الفترة١٠-١١تشرين الثاني عام١٩٨١م وقع قادة الدول الأعضاء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عُقدت في الرياض(١٣).

وعليه فإن مجلس التعاون قد قام استناداً إلى مجموعة من الحقائق من ضمنها ما يأتي(١٤):

أولاً: ليست هناك من دولة عربية خليجية واحدة تستطيع أن توفر لنفسها أمناً بمفردها بمعزل عن الأمن القومي العربي.

ثانياً: لا يمكن تحقيق التنمية في إطار كيان صغير مغلق، على اعتبار أن قضايا التنمية هي قضايا قومية بمفهومها الشامل.

ثالثاً: أصبحت التجمعات الإقليمية سمة العصر، وفي ظل الدولة القطرية العربية، وفي إطار البحث عن صيغة وفق الخصوصية القطرية وحتمية التجمع، يصبح مجلس التعاون الخليجي صيغة منطقية للتجمع الإقليمي بين دول لها السمات والخصوصية التي تجعلها كياناً متكاملاً.

كانت هذه نبذه تاريخية مختصرة عن نشأة مجلس التعاون الخليج العربي عام ١٩٨١م وأهم الدوافع من تشكيل هذا التجمع الإقليمي في منطقة الخليج العربي، والتي تعد من المناطق الاستراتيجية المهمة دولياً.

ثانياً: موقف مجلس التعاون الخليجي من الاحتلال العراقي للكويت١٩٩٠-١٩٩١م

جاء الاحتلال العراقي للكويت عام١٩٩٠م(١٥)، ليمثل تحدياً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد فاجأها الاحتلال، وتعرضت إلى تهديد أمني غير مسبوق، ولم يحل ذلك دون بناء موقف خليجي موحد في خطوطه الأساسية وتحركاته السياسية الجماعية التي ظهرت ملامحها في عدة صور، إذ بادر المجلس إلى نوع من التعبئة العامة ضد مصادر التهديد، وساعده على ذلك أنه كان التجمع الأكثر استقراراً واستكمالاً لهيكله التأسيسي قياساً إلى التجمعات العربية الإقليمية الأخرى، عند الاحتلال العراقي للكويت(١٦).

ومن خلال تتبع تحركات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه أزمة الخليج، نجده نشطا خلال المدة التي تلت الاحتلال سياسياً واقتصادياً وعسكرياُ وإعلامياً، على المستوى الدولي والإقليمي، من أجل الحفاظ على الحشد العسكري الأجنبي، والإجماع الدولي ضد الاحتلال العراقي.

أولاً : موقف مجلس التعاون الخليجي من الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠-١٩٩١م على المستوى السياسي

بدأ أول رد لمجلس التعاون الخليجي على الاحتلال العراقي للكويت في ٣ اب ١٩٩٠م أي بعد يوم واحد من الاحتلال، باجتماع طارئ لوزراء مجلس التعاون لدول الخليج العربي عقد في القاهرة على خلفية اجتماعات مجلس الجامعة العربية ترأس الاجتماع وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبد الله[١٧]، وحضور وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي راشد بن عبدالله النعيمي[١٨]، ووزير خارجية دولة البحرين محمد بن مبارك آل خليفة[١٩]، و وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل[٢٠]، ووزير خارجية قطر مبارك بن علي الخاطر[٢١]، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بدولة الكويت عبد الرحمن العوضي[٢٢][٢٣].

وذلك للنظر في الوضع الخطير الناجم عن العدوان العراقي على الكويت والآثار المترتبة على هذا العدوان وما يشكله من انتهاك صارخ على سيادة واستقلال دولة عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والجامعة العربية، والأمم المتحدة، وخرق سافر لكافة المواثيق والاعراف والقوانين العربية والإسلامية والدولية[٢٤].

وفي الوقت الذي أعرب فيه المجلس عن استنكاره البالغ وأسفه الشديد لهذا العدوان الذي تم من قبل دولة عربية شقيقة وجارة على دولة عربية أخرى متجاهلة كل الأواصر والروابط التي تجمع بين الدول العربية الشقيقة وتتنافى مع علاقات الأخوة وحسن الجوار[٢٥].

أكّد المجلس في اجتماعه على إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت، وطالب بالانسحاب الفوري الغير مشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل تاريخ ١ اب١٩٩٠م، ورفض المجلس هذا العدوان واية آثار مترتبة عليه مع عدم الاعتراف بتبعاته، وطالب جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد انطلاقاً من مبادئ وروح ميثاق جامعة الدول العربية لأنهاء العدوان وإزالة آثاره من أجل الحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية لدولة الكويت[٢٦].

ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية أزمة الخليج، لم يكن لديها تلك الثقة الكبيرة بفاعلية جامعة الدول العربية الكافية لتحريكها، لذا أصدر وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بياناً أكّدوا فيه فهمهم للفقرة رقم ٦ من القرار الصادر عن مجلس الجامعة العربية الطارئ[٢٧] الذي رفض التدخل الأجنبي

بالشأن العربي، ولا يستبعد الإجراءات الدولية الجماعية لمجلس الأمن والأمم المتحدة، وأن الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية جعل من الأمم المتحدة الهيئة الدولية والجهة الرئيسة المعنية رسمياً بحفظ الأمن والسلام في العالم، وأن أي قرار صادر عن الأمم المتحدة وإجراءاتها لا يندرج تحت مسمى التدخل الأجنبي لأنه مذكور ومصادق عليه في ميثاق جامعة الدول العربية [٢٨].

وفي إطار التشاور المستمر أدان وزراء خارجية المجلس في اجتماعهم المنعقد في جدة في٦ آب ١٩٩٠م، الموقف العراقي الرافض للانصياع لمبادئ ميثاق الجامعة العربية وقرارات الأمم المتحدة[٢٩] وشدد على ضرورة انسحاب العراق وعودة الشرعية الكويتية[٣٠].

كما أكّد أن أساس القضية هو احتلال العراق للكويت وشدد على احترام وجود المدنيين في الأراضي الكويتية وتأمين سلامتهم وحمل العراق مسؤولية ذلك، كما نوقش في هذا اللقاء مسألة عقد قمة طارئة لمجلس التعاون التي ستكون أول قمة طارئة منذ تأسيس المجلس لدول مجلس التعاون الخليجي قبل عشر سنوات[٣١].

وسجل المجلس تأييده للكويت ودعم الشرعية فيها وعبر عن اعتزازه بصمود شعب الكويت بوجه الاحتلال، وحيا أصالة هذا الشعب التي اعتبرها تعبر عن عمق مشاعره الوطنية وعن ترابطه وتماسكه في ظل قيادة أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح[٣٢].

وفي٧ آب١٩٩٠م عقد المجلس الوزاري اجتماعه الثاني الطارئ لمجلس التعاون الخليجي، مؤكداً على بيانه الصادر في دورته الاستثنائية السابقة المنعقدة في القاهرة في٣ آب١٩٩٠م، وعلى قرار جامعة الدول العربية في الدورة غير العادية المنعقدة في القاهرة بتاريخ٢ آب عام١٩٩٠م، وبيان منظمة المؤتمر الاسلامي وقرارات الأمم المتحدة التي أدانت العدوان العراقي على الكويت وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت والعودة إلى مواقعها قبل٢آب ١٩٩٠م[٣٣]، والالتزام بالمواثيق العربية والإسلامية والدولية وبصفة خاصة ما نصت عليه من ضرورة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة وامتناع الدول الأعضاء عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأي منها[٣٤].

انعقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية الطارئ في العاصمة المصرية القاهرة في٣٠ آب١٩٩٠م، وحضر الاجتماع١٢ وزيراً عربياً في محاولة لإيجاد موقف عربي موحد، والوصول إلى تسوية سلمية لأزمة الخليج، وخلال الاجتماع اقُترح تضمين فقرة تنص على تحقيق انسحاب جزئي عراقي، وتراجع جزئي للقوات الأمريكية المتواجدة في منطقة الخليج، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي رفضت هذا المقترح وأصرت على الانسحاب الكامل غير المشروط، وقد تبنت غالبية الدول المشاركة في الاجتماع وجهة نظر

دول مجلس التعاون الخليجي ومفادها أن وجود القوات الأمريكية تم بناء على طلبها، وان الفكرة المقترحة لا تحسب على هذه القوات صفة قوات احتلال[٣٥].

الأمر الذي يتنافى مع مشروعية وجودها، وأوضح أن دول المجلس التعاون الخليجي استطاعت أن تثبت بعض الفاعلية من خلال أداءه السياسي وإن كانت هذه النتيجة لا ترجع إلى ضغوط المجلس الخليجي وحده؛ وإنما أيضاً إلى سياسات الدول التي شاركت في الاجتماع والتصويت على البيان[٣٦].

وفي إطار التحرك الدبلوماسي، برز بشكل واضح النشاط الدبلوماسي لوزراء دول مجلس التعاون الخليجي على المستويين الدولي والإقليمي، لضمان تأييد رد العدوان العراقي وعزله في ضوء القرارات الدولية وعدم مشروعية احتلال الكويت[٣٧].

وعلى أثر الاجتماعات التي قامت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة في آخر شهر أيلول عام ١٩٩٠م، في نيويورك، قام وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بتحرك دبلوماسي مكثف، حيث عقد وزراء مجلس التعاون اجتماعات عديدة لعبت أدواراً مهمة في الأزمة ومع تجمعات دولية أخرى ومن أهمها اللقاءات التي عقدت مع وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وإيران واليابان ودول السوق الأوربية المشتركة، بالإضافة إلى الاجتماعات مع وزراء مجموعة جنوب شرق آسيا وذلك في إطار الحملة التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي مع معظم دول العالم من أجل: ضمان دعمهم، وعزل العراق دولياً، وتحقيق الالتزام الكامل بالقرارات الدولية[٣٨].

بينما ركز البحث في الاجتماع الأول الذي عقده الوزراء الخليجيون مع وزير خارجية إيران علي أكبر ولايتي[٣٩]، على الاستعدادات الأمنية والتوازنات في المنطقة وعلى ضرورة التفاهم من أجل الوصول إلى حلول طويلة الأمد، بسبب الخلل الذي أحدثه الاحتلال العراقي بالتوازنات الإقليمية، فبحثوا في الاجتماع الذي عقد مع وزير الخارجية الأمريكي(جيمس بيكر JAMES BAKER ١٩٨٩-١٩٩٢)[٤٠] الأسس الرئيسة التي يقوم عليها موقف مجلس التعاون من أزمة الخليج بشكل يضمن التوافق مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بين الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالله بشارة (١٩٨١-١٩٩٣) بعد هذين اللقاءين مواقف الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون لدول الخليج العربي كانت متقاربة في الأمور الآتية[٤١]:

أولاً : ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن كاملة بكل جوانبها وإنه لا يوجد شيء اسمه حل جزئي أو حل مرحلي.

ثانياً : لا مساومة على الشرطين الأساسين اللذين تعتمد عليهما اية مساع سلمية وهما الانسحاب وعودة الشرعية.

ثالثاً : اتفق الجانبان على أن يبقى الباب مفتوحاً للحل الدبلوماسي متوازناً مع الضغط الاقتصادي والنفسي وعزل العراق دولياً وإقليمياً من أجل تحقيق هذين الشرطين بالوسائل السلمية.

رابعاً : أكّد الجانبان على أهمية التفكير الجدي في إجراءات إضافية ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة إلى جانب اتخاذ مزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية كقطع العلاقات الدبلوماسية، واتخاذ إجراءات ضد البعثات الدبلوماسية العراقية.

وخلال المدة ٢٨-٢٩ تشرين الأول عام ١٩٩٠م اجتمع المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورة انعقاده الاستثنائية الثالثة عشر بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، لمواصلة التحاور من أجل توظيف الجهود المشتركة لغرض تقوية الموقف الدولي خلال الجولة التي قام بها المبعوث السوفيتي (يفكيني بريماكوف)[٤٢] والتي كان لها صدى كبير واهتمام واسع النطاق على المستويين الإقليمي والدولي، بوصفها تشكل أملاً جديداً في إبعاد الحرب والخروج بحل سلمي لهذه الأزمة[٤٣].

في الوقت الذي صرح فيه وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني يوسف بن علويي أن الهدف الأساس من الاجتماع الاستثنائي هو من أجل مناقشة التحركات الدولية الداعية إلى الوصول إلى حل يبعد خطر الحرب خاصة تلك التي حملها المبعوث السوفيتي بريماكوف، الأمر الذي عكس اهتمام مجلس التعاون الخليجي الجدي بمحاولة إبعاد خطر الحرب، وعبر عن حرصه الكبير على وحدة الموقف والتنسيق العالي المستوى، وقد جرى في هذا الاجتماع تقييم لكامل الاتصالات التي أجرتها الدول العربية والدولية في شأن أزمة الخليج[٤٤].

وبدا من البيان الختامي الذي صدر عن الاجتماعات أن عدم توصل المبعوث السوفيتي بريماكوف إلى حل واضح مع الحكومة العراقية قد انعكس على الاجتماع الثاني والأخيرة للمجلس وعلى البيان الختامي الصادر عنه، الذي كان شديد اللهجة بإدانته للموقف العراقي عندما ذكر أن المجلس الوزاري الخليجي:" أدان النظام العراقي لتحديه الإرادة الدولية ورفضه الانصياع لقرارات مجلس الأمن ويدين تصرفاته"[٤٥].

في حين لم يذكر البيان الختامي كما في البيانات السابقة الدعوة إلى الانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت أنما أشار إلى موقف العراق الرافض إلى أية حلول أو مبادرات، والذي وضع المنطقة كلها على حافة حرب مدمرة غير عابئ بنتائج هذا الدمار على الشعب العراقي والشعوب العربية من دون اعتبار لما سيلحق بالمنطقة من دمار ونتائج سلبية على النظام العالمي"[٤٦].

وأكّد البيان عن تقديره الكبير للمواقف الدولية الرافضة للاحتلال العراقي للكويت، ولم يشر البيان على الإطلاق إلى الجهود الدبلوماسية وغيرها ومحاولة الوصول إلى إيجاد مخرج سلمي للأزمة، وأكّد البيان الصادر عن المجلس على عدم القبول أو التنازل عن اي تعديلات خارج القرارات الصادرة عن مجلس

التعاون ربما يستفيد منها العراق، في حين لم يشرِ البيان أيضاً إلى الخيار العسكري عدا الإشارة إلى: "أن المنطقة تعيش على حافة حرب مدمرة"[٤٧].

من خلال تتبع تحركات مجلس التعاون الخليجي تجاه أزمة الخليج على المستوى السياسي، نجده قد انتظمت مؤسساته في عقد اجتماعاته على المستويات المختلفة للتنسيق فيما بينهما، كما نشط على المستويين الدولي والإقليمي من أجل كسب الدعم والتأييد الدولي في رد العدوان العراقي ومنعه من الامتداد إلى دولة خليجية أخرى، وإجلاء القوات العراقية عن الأراضي الكويتية وتحريرها مع عودة الحكم الشرعي إليها.

ثانياً: موقف مجلس التعاون الخليجي من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١م على المستوى الأمني

حظي الأمن الداخلي خلال تلك المرحلة باهتمام واسع من لدن مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وذلك بسبب طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي لهذه البلدان من ناحية، وإلى التركيب السكاني الهش الذي اعتمد في أغلبه على العمال الوافدين من مختلف الجنسيات العربية وغير العربية، والتي كانت نسبتهم عالية نسبة إلى عدد السكان المقيمين، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى صعوبة في السيطرة الأمنية من ناحية أخرى [٤٨].

بالإضافة إلى الظروف الصعبة التي تشهدها المنطقة والمتمثلة في خوف دول الخليج من لجوء العراق إلى شن عمليات تخريب داخلي أو الإرهاب حال الإعلان عن بدء الحرب العسكرية الحربية أو الاستعداد إليها، وهذا الأمر دفع بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى ترحيل معظم العاملين في المجال المدني والعسكري من بعض الجنسيات أبرزها: اليمنيون، الأردنيون، الفلسطينيون، بإلغاء الامتيازات التي كانت منحتها لهم دول الخليج كما هو في حال العمال اليمنيين، وأنهت العقود ورفضت التجديد لبعض الجنسيات الأخرى [٤٩].

ورغم استتباب حالة الأمن الداخلي بدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن تصريحات بعض المسؤولين تشير إلى أن هناك نوعاً من القلق العام، حيث ذكر وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز[٥٠]:" ان الحالة الأمنية في السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي جيدة جداً والمرجو أن تستمر إلا أن كلكم يسمع التهديد لدول المنطقة وعلينا أن لا نستبعد حدوث شيء"[٥١].

وفي٧ تشرين الثاني عام ١٩٩٠م، عقد وزراء داخلية دول المجلس اجتماعاً بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية، استعرض الوزراء خلال اجتماعهم الإجراءات والخطوات الأمنية التي اعتمدتها كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي من أجل حفظ أمن وسلامة المنطقة، وفي ختام اجتماعهم صدر بيان

أعلن الوزراء من خلاله بأنهم اتخذوا الإجراءات الملائمة التي من شأنها أن تؤدي إلى توثيق الروابط وتعميق التكامل بين أجهزة الأمن لدى دول مجلس التعاون الخليجي، باعتبار أن الأمن في دول مجلس التعاون لا يمكن تجزئته، كما أكّد الوزراء من خلال بيانهم على استمرار سياسة مجلس التعاون بتقديم كافة التسهيلات التي يحتاجها المواطن الكويتي خلال تلك الأزمة، وأكّدوا موقفهم الصلب في الوقوف بوجه التحديات، واصرارهم على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من أجل الوقوف كجبهة واحدة متماسكة لمقاومة الاحتلال(٥٢).

من خلال ما تقدم يمكننا القول إن الاحتلال العراقي للكويت دفع مجلس التعاون الخليجي إلى الاهتمام أكثر بالجانب الأمني الداخلي لدول المجلس وذلك بسبب كثرة العمالة الوافدة من خلال عقد اللقاءات للحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المنطقة.

ثالثاً: موقف مجلس التعاون الخليجي من الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠-١٩٩١م على المستوى العسكري

أمّا على المستوى العسكري، فإن قوات درع الجزيرة(٥٣) التي تشكلت عام ١٩٨٤م بهدف نجدة أي دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي تتعرض لعدوان، إلا أن هذه القوات بحكم حجمها وقدرتها المحدودة وأيضاً الآلية التي تنظم استخدامها لم يكن لديها الإمكانية للقيام بدور قوي ومؤثر(٥٤).

وعليه فقد عقد رؤساء الأركان لدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً في الرياض في١١ آب عام ١٩٩٠م ، لإقرار خطط موحدة لجيوش دول المجلس في مواجهة التطورات المحتملة والتنسيق في شأن استقبال الوحدات الغربية والعربية التي استقدمت إلى المنطقة(٥٥).

كما عقد وزراء دفاع دول المجلس اجتماعاً استثنائياً في الرياض، في ٢٢ آب ١٩٩٠م، نوقش فيه الوضع العسكري في المنطقة، إضافة إلى توصيات رؤساء أركان الجيش، وقرر الوزراء في نهاية اجتماعهم(٥٦):

١- دعم الكويت ومساندتها وتخليصها من الاحتلال العراقي ضمن النطاق الدولي.

٢- الاستفادة من التسهيلات الموجودة في منطقة الخليج العربي.

وفي٦ كانون الأول عام١٩٩٠م انعقدت اجتماعات الدورة التاسعة العادية لوزراء دفاع مجلس التعاون الخليجي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، وقد ركز البحث في موضوعين أساسيين(٥٧):

١- إعداد تقرير مفصل عن الوضع العسكري لجيوش دول مجلس التعاون، والدور الذي سوف تقوم به إذا ما تطلبت الحاجة إلى ذلك وقام رؤساء الأركان ببحث التفاصيل العسكرية المتعلقة بذلك في اجتماع عقد على هامش اجتماعات الوزراء.

٢- النظر في استراتيجية الدفاع المشترك التي وضعت في قمة مسقط عام ١٩٨٥م، ظهر ذلك من خلال هذا الاجتماع تطلع دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاعتماد على نفسها أساساً في المجال العسكري عن طريق تطوير وسائل البناء الذاتي لجيوش دول المجلس بما في ذلك إعادة النظر في حجم وفاعلية قوات درع الجزيرة، وتقديم الدعم التسليحي والمادي إلى الدول التي تفتقر إلى إمكانات قوية في هذا المجال مثل البحرين.

وفي تلك الأثناء طالب وزير الدفاع الكويتي(نواف الأحمد الجابر الصباح١٩٨٨-١٩٩١م) وضع نظام دفاعي مشترك حديث يمتاز بمقومات ردع، فعالة الغاية منه الحفاظ على الأمن والاستقرار في دول المجلس، وحماية مكتسباتها من العدوان والأطماع التوسعية، وركز وزير الدفاع الكويتي على أن العدوان ليس نتيجة خلاف على الحدود أو النفط، وإنما هو خطة عدوانية توسعية تستهدف الهيمنة على جميع دول المنطقة واحتلال الكويت لم يكن سوى البداية الأولى منها، وفيما يتعلق بمطلب وزير الدفاع الكويتي رأى وزراء دول مجلس التعاون، أن في تعزيز التنسيق والتعاون الدفاعي لدى دول المجلس يؤدي إلى تحقيق الأهداف الدفاعية لدول المجلس[٥٨].

أعقب صدور البيان الذي أصدره وزراء الدفاع لدول مجلس التعاون، صدور قرار مجلس الأمن المرقم (٦٧٨) ، والذي ألزم العراق من خلاله بتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة التي نصت على انسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية، وحددت١٥ كانون الثاني عام ١٩٩١م موعداً نهائيا لذلك، كما طالب القرار كل الدول المشاركة أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذ[٥٩]، في حين قرر وزراء الدفاع في مجلس التعاون الإبقاء على اجتماعاتهم مستمرة وذلك تحسباً لأية ظرف قد يحصل[٦٠].

خلاصة القول إن مجلس التعاون الخليجي الذي قام أصلاً على ركيزتين أساسيتين هما: العمل من أجل تأمين إجراءات الأمن الداخلي وتحسين النظام الدفاعي من جهة، والتعاون في المجالات الاقتصادية والتنموية من جهة أخرى، أثبت قصوره العسكري في الدفاع عن نفسه عسكرياً ولهذا السبب تشكلت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً: موقف مجلس التعاون الخليجي من الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠-١٩٩١م على المستوى الاقتصادي

بدأ التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الاقتصادي منذ الأيام الأولى للاحتلال العراقي للكويت، وتطور بشكل متسارع لاحتواء الأزمة، حيث عقد وزراء الاقتصاد لدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً في٢٣ أيلول١٩٩٠م، وتمت مناقشة سبل دعم حكومات دول مجلس التعاون للمؤسسات

الوطنية والمصارف المشتركة، وإيجاد الحلول لأية صعوبات قد تواجهها بسبب الأوضاع غير المستقرة المرتبطة بالأزمة [٦١].

لذلك عقدوا اجتماعاً ثانياً في٣ تشرين الثاني١٩٩٠م، لدراسة النتائج الاقتصادية والخطط التي ستوضع لمواجهة ذلك الاحتلال، وأقر الاجتماع على توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية لتقليل الآثار السلبية للأزمة، والقبول المتبادل من كل بنك مركزي لعملات دول مجلس التعاون وبالسعر نفسه [٦٢].

واعتبار الدينار الكويتي معادلاً لعشرة دراهم إماراتية لمنع انهيار العملة الكويتية وتحقيق فعالية اقتصادية لدول المجلس حتى تنجح في مواجهة الأعباء التي ألقت بها الكارثة على كاهلها، وهو ما أعاد الاستقرار، والاندفاع نحو سحب الودائع من المصارف الخليجية، واتفق كذلك على استمرار الترتيبات المتعلقة بالدينار الكويتي واتخاذ الإجراءات المؤدية إلى قبول المصارف الخليجية، تحويل مبلغ معين من الدينار الكويتي من عائلات أو أفراد كويتيين، يقدر بنحو ٥٠٠ دينار لمرة واحدة [٦٣].

وعلى هامش اجتماع وزراء المالية والاقتصاد، اجتمعت اللجنة المالية الرباعية الخليجية والتي تشكلت بعد الغزو والتي تضم السعودية، والكويت، والإمارات وقطر(وغابت البحرين وعمان عن اللجنة المالية مما يرجح عدم مشاركة دولتيهما في عملية التمويل نظراً لأنهما الأقل دخلاً بين الدول الست)[٦٤] لغرض الاتفاق على مقدار المساعدات التي سوف تمنحها الدول الأعضاء في المجلس إلى الدول المتضررة من الأزمة، الغاية منها مساعدة هذه الدول على تنفيذ قرارات مجلس الأمن القاضي بالمقاطعة الاقتصادية للعراق، بحيث يصبح الحصار الاقتصادي أكبر إحكاما عليه، وحددت اللجنة المالية ثلاثة شروط لهذه المساعدات وهي[٦٥]:

١- أن تطبق الدولة قرارات مجلس الأمن خصوصاً قرارات مقاطعة العراق.

٢- أن يكون موقفاً منطلقاً من رفض العدوان العراقي ومعارضته.

٣- أن يكون اقتصادها قد تأثر سلبياً بشكل كبير ومباشر من الأزمة.

وعقب انتهاء فترة الاحتلال العراقي للكويت أصدر مجلس التعاون الخليجي بياناً ختامياً في دورته الثانية عشر في ٢٣-٢٥ كانون الأول ١٩٩١م جاء فيه[٦٦]:

١- أن النظام العراقي ماطل في تنفيذ عدد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على الكويت.

٢- مطالبة العراق بالإسراع في تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن، ويؤكد على ضرورة التنفيذ الكامل لبنود قرار ٦٨٧ وشروط وقف اطلاق النار.

٣- الإفراج عن الأسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى.

٤- رسم الحدود بين الكويت والعراق وفق قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧.

٥- إرغام العراق على دفع تعويضات مالية لما سببه احتلاله للكويت من خسائر بشرية.

خامساً: موقف مجلس التعاون الخليجي من الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠-١٩٩١م على المستوى الإعلامي

أمّا على المستوى الإعلامي فقد عقد وزراء إعلام مجلس التعاون الخليجي مؤتمراً طارئاً في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في١٥ اب عام ١٩٩٠م، لمناقشة آثار الاعتداء الذي تعرضت له الكويت من جانب العراق والنظر فيما تمخض عنه الاحتلال من أوضاع بالغة الخطورة، شكلت تهديداً لأمن واستقرار بقية دول المجلس وانتهى الاجتماع بالقرارات التالية [٦٧]:

١- أعرب الوزراء عن بالغ أسفهم واستنكارهم وشجبهم للاحتلال الذي تعرضت له الكويت من العراق، ورفضهم القاطع لكل ما صدرعن العراق من مبررات لذلك الاحتلال.

٢- أكّد الوزراء حق دول المجلس في اتخاذ الإجراءات الضرورية كافة للدفاع عن أمنها وسلامتها واستقرارها وصيانة مصالحها وحفظ ثرواتها الوطنية، بما في ذلك التعاون والتنسيق مع كل القوى الشعبية والصديقة المؤهلة لتقديم المساعدة.

٣- أكّد الوزراء تمسكهم بجميع القرارات التي صدرت عن المنظمات الدولية بشأن الاحتلال العراقي للكويت، بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية منها: قرار مجلس الجامعة العربية الصادر في٣ آب ١٩٩٠م، وبيان مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الصادر في ٤ آب عام ١٩٩٠م، وقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ الصادر في ٢ آب ١٩٩٠، وقرار ٦٦١ الصادر في ٦ آب ١٩٩٠م.

٤- تمسك الوزراء بالقرارات المشار إليها سابقاً مع التأكيد على المضامين التالية:

أ- إدانة الاحتلال العراقي للكويت وعدم الاعتراف بقرار ضم الكويت.

ب- مطالب العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت، والالتزام بإعادة الأوضاع فيها إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال.

ت- أكّد على سيادة الكويت ووحدة أراضيها المستقلة، وسلامتها الإقليمية بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، وفي الجامعة العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي مع التمسك بعودة نظامها الشرعي.

ث- استنكار التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، وفي الخصوص حشد القوات العراقية بكثافة على حدود المملكة العربية السعودية مع تأكيد حق المملكة ودول المجلس فيما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها وسلامتها واستقرارها.

ونتيجة لتلك الإجراءات اعتمد وزراء الإعلام في مجلس التعاون الخليجي على خطة إعلامية مشتركة لمواجهة تلك الفترة إعلامياً، كما تم الاتفاق على وقف التعاون الإعلامي مع العراق بكافة صوره وأشكاله، وبث نشرة يومية تلفزيونية تعدها دولة الكويت وتذاع عبر تليفزيونات دول مجلس التعاون الخليجي [٦٨].

ويبدو أن هذه الإجراءات اتخذت بهدف مواجهة الحملات الإعلامية القوية التي شنها الإعلام العراقي بعد وصول القوات الأمريكية والغربية إلى منطقة الخليج العربي وأيضاً بهدف الإبقاء على صوت الكويت حاضراً في الخليج.

الخلاصة:

١- من خلال تتبع تحركات مجلس التعاون لدول الخليج العربي، نلاحظ أن مجلس التعاون لدول الخليج العربي نشط في المدة التي تلت الاحتلال سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وإعلامياً، على المستويين الإقليمي والدولي من أجل التحشيد الدولي، والإجماع ضد الاحتلال العراقي للكويت.

٢- كشف الاحتلال العراقي للكويت عن أزمة هيكلية في نظام مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه أثبت بأنه أكثر التجمعات الإقليمية العربية نجاحاً في مواجهة التحديات، إذ انتظمت مؤسسات المجلس في عقد الاجتماعات على المستويات كافة لغرض التنسيق فيما بينها.

٣- ساند مجلس التعاون لدول الخليج العربي الكويت في قضيتها ضد الاحتلال العراقي للكويت، كونها عضواً في مجلس التعاون الخليجي، لكنها أثبتت في الوقت نفسه بأنها عجزت عن حل الأزمة محلياً.

٤- أثبت الاحتلال العراقي للكويت قصوراً حقيقياً في مقدرة دول مجلس التعاون الخليجي عسكرياً على منع العدوان، لذا تولدت لدى بعض دول مجلس التعاون الخليجي قناعة بعدم جدوى الدفاع الذاتي مما دفعها إلى التحشيد العسكري الدولي والإقليمي.

٥- كان للاستقرار المالي الذي يتمتع به مجلس التعاون لدول الخليجي العربي دور كبير في التحشيد الدولي والإقليمي ضد الاحتلال العراقي للكويت.

الهوامش:

١- من أهم الأحداث التي شهدتها المنطقة مع نهاية السبعينات، قيام الثورة الإسلامية في إيران التي أخذت بعداً عقائدياً إلى جانب البعد السياسي والاستراتيجي، إلى جانب الخطر السوفيتي الذي اقترب من منطقة الخليج وتنافسه مع الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات المنطقة وثرواتها خاصة النفط، للمزيد ينظر: نصرة عبدالله البستكي،أمن الخليج: من غزو الكويت إلى عزو العراق، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣، ص٨٥.

٢- نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥، مركز الخليج للأبحاث – دبي، ٢٠٠٧، ص٢٨١.

٣- جابر الأحمد الصباح: سياسي ورجل دولة كويتي، تلقى تعليمه في المدرسة المنطقة الأحمدي المباركية بالكويت، عين حاكماً لمنطقة الأحمدي النفطية خلال المدة (١٩٤٩-١٩٥٠)، وتولى رئاسة قسم المال والاقتصاد عام١٩٥٩م، ثم أصبح وزيراً للمالية والصناعة والتجارة عام ١٩٦٣م، ثم رئيساً للوزراء عام ١٩٦٥م، ثم ولياً للعهد خلال الفترة(١٩٦٦-١٩٧٧) ثم أميراً لدولة الكويت بعد وفاة الأمير صباح السالم الصباح منذ عام ١٩٧٧م حتى وفاته عام ٢٠٠٦ م، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان،ج٢، ١٣،

.https://m.marefa.org

٤- يحيي حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٩، ص٦٦.

٥- سعد العبدالله السالم الصباح: ولد في١٩٢٩م سياسي ورجل دولة كويتي، رئيس مجلس الوزراء ١٩٧٨-٢٠٠٣، وهو ابن الأمير عبد الله السالم الصباح، أول حاكم لدولة الكويت بعد الاستقلال توفي عام ٢٠٠٨، للمزيد من التفاصيل ينظر:عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق،ج٣، ص١٦٣.

٦- نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص٢٨٢.

٧- كمال محمد الأسطل، نحو صياغة نظرية الأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،١٩٩٩، ص١٣-١٤.

٨- عبد الجليل مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت دار النهار للنشر، ١٩٩٧، ص١١٢.

٩- نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص٢٨٥-٢٨٦.

١٠- المصدر نفسه.

١١- وثائق مجلس التعاون الخليجي، وكالة الأنباء القطرية، مج١، ص٢١.

١٢- عبد الله يعقوب بشارة: سياسي كويتي، ولد في الكويت عام ١٩٣٦م، حصل على شهادة البكالوريوس من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٥٩م، وشهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة سانت جون في الولايات المتحدة الأمريكية، شغل منصب أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال الفترة١٩٨١-

١٩٩٣م، نال العديد من الاوسمة من مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية، وحاز على وسام الامبراطورية البريطانية برتبة قائد، من مؤلفاته "عامان في مجلس الأمن" وله العديد من المقالات، قتيبة جاسم زغير، عبد الله يعقوب بشارة، دراسة في سيرته ودوره السياسي(١٩٣٦-١٩٩٣)، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة البصرة، ٢٠٢٠،ص٢٦-٤٢.

١٣- وثائق مجلس التعاون الخليجي، المصدر السابق، ص٢٣.

١٤- عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١-٢٠١٢، ص١٢.

١٥- الاحتلال العراقي للكويت:هجوم شنه الجيش العراقي على الكويت في٢ آب عام ١٩٩٠م، استغرقت العملية العسكرية يومين وانتهت استيلاء القوات العراقية على كامل الأراضي الكويتية في ٤ آب، ثم الحكومة العراقية يوم٩ آب عام١٩٩٠م ضم الكويت للعراق وإلغاء جميع السفارات الدولية في الكويت للمزيد عن هذا الموضوع ينظر: كريمة زهدي القصاص، الاحتلال العراقي للكويت١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية-غزة، ٢٠١٦،، ص١٠٥.

١٦- محمد الرميحي، اصداء حرب الكويت: ردود الفعل العربية على الغزو وماتلاه، دار ساقي، ١٩٩٤، ص٢١.

١٧- يوسف بن علوي بن عبد الله: ولد في عام ١٩٤٥م في صلاله، ثم انتقل إلى الكويت ودرس فيها وعمل لصالح العديد من الشركات والدوائر الحكومية الكويتية. وفي آب عام ١٩٧٠م التقى به السلطان قابوس بعد شهر من توليه السلطة، وعين بن علوي عضواً في اللجنة العمانية للنوايا الحسنة الموفدة إلى العواصم العربية في عام ١٩٧١م، وفي عام ١٩٨٢م عين وزيراً للدولة للشؤون الخارجية، وتم ترقيته وزيراً للشؤون الخارجية عام ١٩٩٧م، وفي آب من عام ٢٠٢٠م تم اعفاؤه من منصبه ضمن تغيرات كبيرة شهدتها الحكومة العمانية، للمزيد ينظر:.https;//marefa org

١٨- راشد بن عبدالله النعيمي:سياسي وروائي إماراتي، ولد في إمارة عجمان في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٣٧م، حصل على شهادة البكالوريوس في هندسة البترول من جامعة القاهرة عام ١٩٦٧م، شغل منصب وزير الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠٠٦م، يعد النعيمي رائد الحركة الروائية في الإمارات، للمزيد ينظر، https;//www hmaward.org.ae

١٩- محمد بن مبارك ال خليفة: هو دبلوماسي سياسي بحريني، تقلد العديد من المناصب، منها عين مديراً للخارجية في عام ١٩٧٠م، تولى منصب وزير الخارجية في عام ١٩٧١م، بعد استقلال البحرين عن بريطانيا، وتدرج في المناصب، حتى عين عام ٢٠٢٢ ممثلاً خاصاً لجلالة ملك البحرين، https;//www monhom.com .

٢٠- سعود الفيصل: ولد في قصر الكاتب، وكان يسمى بقصر النيابة في٢ كانون الثاني عام ١٩٤٠م، تخرج من مدرسة الأمراء النموذجية للبنين والبنات بالطائف تول العديد من المناصب أولها مستشار اقتصادي لوزارة

النفط والثروة المعدنية وعضو في لجنة التنسيق العليا ثم مسؤول عن مكتب العلاقات النفطية في المؤسسة ثم صدر مرسوم ملكي عام ١٩٧٠م بتعينه نائباً لمحافظ شركة بترومين لشؤون التخطيط، في ١٣تشرين الأول عام ١٩٧٥م عين وزيرا للخارجية توفي عام ٢٠١٥، للمزيد ينظر: فهد بن حسن دماس، سعود الفيصل – حكاية مجد، مؤسسة الانتشار العربي ٢٠١٦، ص٧٥-٧٧.

٢١- مبارك بن علي الخاطر: شغل منصب وزير خارجية دولة قطر في مطلع التسعينات حيث قاد الدبلوماسية القطرية في مرحلة مهمة وهي فترة الاحتلال العراقي للكويت، كما سبق له أن تولى حقيبة وزارة الكهرباء والماء، كما شغل منصب نائب رئيس لجنة الدستور القطري في سنة ١٩٩٩م، .https;//www.mofa.gov.bh

٢٢- عبد الرحمن العوضي: ولد عام ١٩٣٦م، تلقى تعليمة الجامعي في الجامعة الأمريكية في بيروت، حصل على بكالوريوس العلوم عام ١٩٥٨م، دخل معترك السياسة عام ١٩٧٥م عندما اختير عضو في مجلس الامة حتى عام ١٩٨٠م، وتدرج في المناصب حتى اختير عام ١٩٩٠م، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وتوفي عام ٢٠١٩، جريدة القبس، العدد ٥٦٨٧، ٦ يوليو ٢٠١٩.

٢٣- فؤاد مطر وآخرون، موسوعة حرب الخليج، مقدمات ويوميات ووثائق الأزمة والصراع على الكويت والحرب الدولية. العربية. الإسلامية على العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت، ٢٠٠٨، ص٥٢.

٢٤- المصدر نفسه.

٢٥- المصدر نفسه.

٢٦- المصدر نفسه.

٢٧- على أثر الاحتلال العراقي للكويت عقدت جامعة الدول العربية اجتماعاً طارئا في مساء ٢ آب١٩٩٠م، ناقشت فيه الأزمة وصدر عقب الاجتماع عدد من الإقرارات كانت الفقرة ٦ منها تنص على:"رفض المجلس لأي تدخل اجنبي في الشؤون العربية، للمزيد ينظر: كريمة زهدي القصاص، المصدر السابق، ص١٠٧.

٢٨- الغزو العراقي للكويت(ندوة بحثية)، المقدمات-الوقائع وردود الفعل-التداعيات، مجلة عالم المعرفة، العدد١٩٥، ص ٣٤٢.

٢٩- عقب الاحتلال العراقي للكويت صدر عن الأمم المتحدة عدد من القرارات التي أدانت فيها الاحتلال، وألزمت العراق بالانسحاب الفوري منه القرار رقم ٦٦٠،٦٦١،٦٦٢،٦٦٤.. ألخ، للمزيد ينظر، فؤاد مطر، المصدر السابق.

٣٠- المصدر نفسه.

٣١- هاني رسلان، دول التجمع الخليجي واشكالية الأمن الذاتي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٢، ١٩٩٩، ٥٠.

٣٢- المصدر نفسه.

٣٣- فؤاد مطر وآخرون، المصدر السابق، ص٥٣.

٣٤- المصدر نفسه.

٣٥- هاني رسلان، المصدر السابق، ص٥٠.

٣٦- المصدر نفسه.

٣٧- هاني رسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، ١٩٩٩، ص٦٠.

٣٨- فؤاد مطر وآخرون، المصدر السابق، ص٢٩٤.

٣٩- علي أكبر ولايتي:هو سياسي إيراني مولود في طهران عام ١٩٤٥م، درس الطب وتخصص في طب الأطفال، تولى منصب وزارة الخارجية الإيرانية لأول مرة في عام ١٩٨٢م وبقي فيها حتى عام ١٩٨٨م، وفي عام ١٩٨٩م حصل على ثقة مجلس الشورى الإسلامي، وفي عام ١٩٩٧م تقلد منصب مستشار الشؤون الدولية في الجمهورية الإسلامية، للمزيد ينظر:علي أكبر ولايتي يعود إلى بؤرة الاهتمام، دورية مختارات إيرانية، نشرة شهرية مصرية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، العدد ٥٤، يناير ٢٠٠٥، ص١٠٢.

٤٠- جيمس بيكر:هو سياسي أمريكي، شغل منصب رئيس موظفي البيت الأبيض ووزير الخزانة في عهد الرئيس رونالد ريجان، وكان وزير الخارجية ورئيس أركان البيت الأبيض مجدداً في إدارة الرئيس جورج بوش الاب،.HTTP://WWWMOQATE.COM

٤١- موسوعة حرب الخليج، المصدر السابق،ص٢٩٤.

٤٢- بريماكوف:سياسي وصحفي سوفيتي أوكراني المولد، روسي الوظيفة. اشتغل بالصحافة خدمةً للحزب الشيوعي، فاكتشف الشرق الأوسط وألّف عنه عددًا من الكتب. عمل في جهاز الاستخبارات أيام الاتحاد السوفيتي، وبعد تفككه، أصبح رئيسًا لوزراء روسيا عام ١٩٩٨م. توفي في عام ٢٠١٥. للمزيد يُنظَر: موسوعة الجزيرة نت.https;// www Aljazeera. Com

٤٣- موسوعة حرب الخليج، المصدر السابق، ص٢٩٥.

٤٤- هاني رسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة، ص٦١.

٤٥- المصدر نفسه.

٤٦- ناصر حماد عقيل العنزي، مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية(١٩٩٠-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية،٢٠٠٨،ص٨٨.

٤٧- هاني رسلان، المصدر السابق،ص٦١.

٤٨- المصدر نفسه.

٤٩- ناصر حماد عقيل العنزي، المصدر السابق، ص٨٧.

٥٠- نايف بن عبد العزيز(١٩٣٤-٢٠١٢): شغل منصب وزير داخلية المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٧٥م، وولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء منذ عام ٢٠١١ إلى غاية وفاته. هو الابن الثالث والعشرون من أبناء الملك عبد العزيز آل سعود الذكور من زوجته الأميرة حصة بنت أحمد السديري. تقلد

منصب ولي العهد بعد وفاة الأمير سلطان بن عبد العزيز، وقبل ذلك كان يشغل منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء منذ عام ٢٠٠٩م،.HTTP://WWW ALIAZEERA.COM

٥١- ناصر حماد عقيل، المصدر السابق،ص٨٧.

٥٢- هاني رسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة، المصدر السابق، ص٦١.

٥٣- قوات درع الجزيرة: هي قوات عسكرية مشتركة مؤلفة من جيوش الدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي، أنشئت القوة عام ١٩٨٢م، خلال الحرب العراقية الإيرانية، تهدف القوة إلى حماية أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي،وردع أي عدوان عسكري، يقع مقر القيادة العسكرية الموحدة في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية https;// www Aljazeera. Com.

٥٤- الغزو العراقي للكويت(ندوة بحثية)،المقدمات-الوقائع وردود الفعل-التداعيات،مجلة عالم المعرفة، العدد١٩٥ص٣٤٣.

٥٥- هاني رسلان، دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٢، ١٩٩٩، ص٥٠.

٥٦- ناصر حماد عقيل العنزي، المصدر السابق، ٨٨.

٥٧- هاني رسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة، المصدر السابق، ص٦١.

٥٨- المصدر نفسه.

٥٩- المصدر نفسه.

٦٠- إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت، مؤسسة الشراح العربي بالاشتراك مع عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، الكويت، ١٩٩٦،ص١٠٥.

٦١- نصر عبد الله البستكي، المصدر السابق، ص١٠٦.

٦٢- المصدر نفسه.

٦٣- محمد الرميحي، المصدر السابق، ص٢٣.

٦٤- كريمة زهدي القصاص، المصدر السابق، ٢٠١٦، ص١١٤.

٦٥- إبراهيم محمد حسن، المصدر السابق، ص١٠٤.

٦٦- فؤاد مطر وآخرون، المصدر السابق، ص٥٣.

٦٧- المصدر نفسه.

٦٨- كريمة زهدي القصاص، المصدر السابق، ص١١٤.

المصادر:

أولاً: الوثائق:

١- وثائق مجلس التعاون الخليجي، وكالة الأنباء القطرية، مج١.

ثانياً: الموسوعات:

٢- فؤاد مطر وآخرون، موسوعة حرب الخليج، مقدمات ويوميات ووثائق الأزمة والصراع على الكويت والحرب الدولية. العربية. الإسلامية على العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت.
٣- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٢، ج٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠

ثالثاً: الكتب المؤلفة:

٤- إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت، مؤسسة الشراح العربي بالاشتراك مع عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، الكويت، ١٩٩٦.
٥- عبد الجليل مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر- بيروت، ١٩٩٧.
٦- كمال محمد الاسطل، نحو صياغة نظرية الأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩.
٧- فهد بن حسن دماس، سعود الفيصل – حكاية مجد، مؤسسة الانتشار العربي –جدة،٢٠١٦.
٨- محمد الرميحي، اصداء حرب الكويت: ردود الفعل العربية على الغزو وماتلاه، دار ساقي- بيروت، ١٩٩٤.
٩- نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥، مركز الخليج للأبحاث – دبي، ٢٠٠٧،
١٠- نصرة عبدالله البستكي، أمن الخليج: من غزو الكويت إلى عزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت، ٢٠٠٣
١١- يحي حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت،١٩٨٩.

رابعاً: الرسائل والأطاريح:

١- كريمة زهدي القصاص، الاحتلال العراقي للكويت(١٩٩٠-١٩٩١)، رسالة ماجستير الجامعة العربية – غزة، ٢٠١٦
٢- عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط- عمان، ٢٠١١-٢٠١٢.
٣- قتيبة جاسم زغير، عبد الله يعقوب بشارة، دراسة في سيرته ودوره السياسي(١٩٣٦-١٩٩٣)، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة البصرة، ٢٠٢٠.

٤- ناصر حماد عقيل العنزي، مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمني و العربية(١٩٩٠-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية،٢٠٠٨.

خامساً: الجرائد والمجلات

١- جريدة القبس الكويتي، العدد ٥٦٨٧، ٦ يوليو ٢٠١٩.
٢- الغزو العراقي للكويت(ندوة بحثية)، المقدمات-الوقائع وردود الفعل-التداعيات، مجلة عالم المعرفة، العدد١٩٥.
٣- هاني رسلان، دول التجمع الخليجي واشكالية الأمن الذاتي، مجلة السياسة الدولية- القاهرة، العدد ١٠٢، ١٩٩٩.
٤- هاني رسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة، مجلة السياسة الدولية – القاهرة، العدد ١٠٣، ١٩٩٩.
٥- علي أكبر ولايتي يعود إلى بؤرة الاهتمام، دورية مختارات إيرانية، نشرة شهرية مصرية تصدر عن مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، العدد ٥٤، يناير ٢٠٠٥.

سادساً: المواقع الالكترونية

١- https;//marefa org.
٢- موسوعة الجزيرة نت https;// www Aljazeera. Com.
٣- https;//www hmaward.org.ae.
٤- https;//www monhom.com .
٥- https;//www.mofa.gov.bh.
٦- HTTP://WWWMOQATE.COM.
٧- HTTP://WWW ALIAZEERA.COM.